المحاضرة (1)

المدخل إلى علم البديع

لقد نظر البلاغيون إلى بناء الأسلوب من جهات مختلفة ومتعددة؛ وانطلاقا مما أسفرت عليه نتائج ذلك النظر صنفوا مباحثهم، وبيّنوا العلاقات التي تربط بين المباحث والصلة التي تجمعهم.

وقبل أن نتطرق إلى علم البديع ونعالج مسائله ونبيّن الإجراء فيه، يجدر بنا المقام أن نبتدئ الكلام عن علم المعاني والبيان.

إنّ العلماء ناقشوا في علم المعاني صياغة الجملة واختيار الكلمات، وجعلوها مادة لهذا العلم، فالمحلل البلاغي انطلاقا من مقولات علم المعاني عليه أن يعرف الكيفية التي به بناء الجملة بناء ليّنا مرنا، ومن ثمّ فإنّ مباحثه تشتغل وتدور حول ظلال المعنى وبيان الصور الممكنة التي تتوافق مع أصل المعنى.

إنّ المحلل البلاغي يبحث في تذوقه للكلام لبليغ عن الحال التي جاءت بها الجملة دون غيرها من الأحوال الأخرى. فهو يبحث عن إيراد المسند/ المسند إليه نكرة وليست معرفة، او العكس معرفة وليس نكرة، ولماذا جاء التعريف باسم الإشارة وليس باسم الموصول أو باللام وغيرها....

ثمّ يتخصص في سؤاله لماذا جاء المسند/ المسند إليه فعلا وليس اسما (أو العكس)، ولماذا كان فعلا مضارعا وليس ماضيّا. وينظر المحلل إلى الكلام من جهة الترتيب (التقديم والتاخير) للمسند والمسند إليه. وكذلك بالنسبة للرابط بالواو وليس الفاء، والشرط بـ (إن) وليس (إذا).

إنّ المحلل البلاغي يتذوق الكلام البليغ من خلال تلك الأسئلة السابقة، وتمكنه الإجابات في تجليّ خوافي الأدب وكشف أسراره وغوامضه. وهو بذلك يصل إلى الكشف عن الخصوصيات التي يتمتع بها كلام عن كلام آخر من حيث ظلال المعنى.

أمّا علم البيان فيهتم بدراسة الوسائل التي يعتمد عليها المبدع في بيان معانيه وإيضاحه؛ والمبدع هنا من وجهة نظر محمد محمد أبوموسى يخرج عن دائرة اللغة، وينظر إلى العلاقة بين الأشياء كما هي في الواقع، وينتفع بها في تحقيق الإبانة والتوضيح. فتكون تلك العلاقات وفق رتب مختلقة (قويّة، أو ضعيفة)، أو بين البين كما هو الحال في التشبيه. ومن هذا المنطلق يستغل المبدع تلك العلاقات بين الأشياء ويضفي عليها مشاعره، فيدمج الأشياء بعضها ببعض، فتصير الحسناء بدرا، والجواد بحرا، فتتغير حائق الأشياء عما كانت عليها في واقعها، وهذا الأمر يحدث في بناء المجاز بمختلف أنواعه اللغوي والعقليّ.

وفي الكناية ينظر المبدع إلى الأشياء من حيث يدلّ بعضها على بعض وليس إلى ما يربطها من مشابهات، فتكون دلالة الأشياء بعضها على بعض وظيفية وذات أهمية في بناء الكلام وتوضيحه. مثل (بسد اليد) بدلّ على الجواد الكريم، و(عضّ الأنامل) بدل على الغيظ.

وممّا تقدّم يظهر لنا أنّ مباحث علم البيان تستخدم الوسائل الخارجية في الإبانة، والانتفاع بما بينها من علاقات، ولهذا كان تعريف علم البيان علما " يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة).

مادة علم البديع:

يتعلق الإجراء العملي في علم البديع بوسائل الإبانة والتعبير، المتّصلة بالأدب والشعر، سواء من حيث نغمه وتجانس هذا النغم كما هو حاصل في فنّ الجناس، أو ما يتعلق أيضا باتصال تلك الوسائل بالمعاني الجزئية المساقة في العبارة، وطبيعة العلاقة بين تلك المعاني؛ فإن كانت متآلفة ومتجانسة نتجت بنى بديعية، مثل مراعاة النظير، وتشابه الأطراف. وإذا كانت متعارضة ومتضادة أنتجت بنى مثل المقابلة والطباق. أو من حيث دلالة بعضها على بعض كما هو الأمر في بنية الإرصاد.

والوقوف عند الفنون البديعية من جهة عمل المحلل البلاغيّ هو في حقيقة أمره عمل يكشف ما في الأدب من جهد وصياغة، وكشف لأسرار بناء هذا الأدب.

وعلم البديع يعرفه الخطيب القزويني (739هـ): " هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال، ووضح دلالته ".

واعتبار البديع علما يعني من وجهة رأي محمد محمد أبو موسى أن تتكون لدى الدارس من طول ممارسته لمسائل هذا العلم وتحليل العلماء **مقدرة** أو **ملكة** يتعرف المتذوق على هذه المسائل ويدركها ويفهمها، كما أدركها العلماء. فالعلم ملكة تحصل بالممارسة بعد معرفة القارئ مجموعة القواعد والمعارف المتّصلة بعلم البديع.

ومنها يتبين لنا أن المهمة المنوطة بالمحلّل البلاغيّ ينظر إلى أساليب الإبداع ويقف على ما فيها من طرائق في أداء المعنى، مما يؤهله ذلك العمل أن يمتلك ثقافة الأدب وإتقان بنائه.

وأشار القزويني في تعريفه لعلم البديع على أن المقدرة او الملكة متعلقة بوجوه تحسين الكلام، والوجوه هي جملة فنون البديع التي نعرفها (الطباق، الجناس، والترديد، و...). ومعرفة هذه الفنون يعني تصور مفاهيمها ومواقعها في الكلام، والقصد هنا لا يتعلق بالموقع المكاني كما يذهب إلى ذلك محمود توفيق: " فليس الغاية العظمى أن تعرف هذا سجع، وهذا طباق، في صورة المعنى، بل الأهم معه أن تعلم علما سابقا غائرا أثر هذه الأساليب في المعنى، وفي النفس التي تتلقه، فهنالك موقع مكان، وموقع مكانة وفاعلية".

إنّ الشيخ محمد أبو موسى ينكر أن يكون القصد من التحسين التزيين والحيل الفارغة، فهي تقع مستكرهة مرذولة. فالأدباء في نظره تألّقوا في أساليبهم وأفرغوا فيها كلّ ما يستطيعون من وسائل التأثير ومظاهر التحسين مما اقتضاه السياق والمقام والقصد.

والذي ينبغي أن نصل إليه أن الاهتمام بالألفاظ ليس من قبل الزينة؛ فقد ذكر ابن جنيّ (ت 392هـ أنّ عناية العرب بألفاظها وصقلها، وتثقيفها، ليس حرصا على زينة اللفظ، ولا افتتانا به، وإنّما يرجع ذلك إلى عنايتهم بمعانيهم، فيقول: " **لمّا كانت عنوان معانيها وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها ورتّبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد** ".

ولهذا نجد اهتمام العرب بتجويد وصياغة المثل حتى يكون متقبّلا، فالمثل إذا كان مسجوعا لذّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرا باستعماله. ومن ثمّة فإنّ بن جني يفسر وجوه تحسين الكلام التي التصقت بعلم البديع في بلاغة المتأخرين، فيقول: " **فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها، وحموا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها،**

فلا تريّن أن العناية إذ ذاك إنّما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه بها وتشريف منها " .

(بعدية) تعريف علم البديع:

اختلف العلماء في فهم البعدية (بعد) التي أشار إليها الخطيب القزويني في تعريفه لعلم البديع، في قوله: " **بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة**"، وهو تعريف يفهم منه أنّ البديع القائم لتحسين الكلام لا يتحقق منه التحسين إلا إذا كان الكلام متحققا فيه المطابقة ووضوح الدلالة، وهذا هو الفهم الصحيح في نظرنا.

وقد أشار محمود توفيق أنّ البعدية في تعريف القزويني لا يقصد منها الترتيب في إنشاء الكلام، والقول على أنّه يبدأ بالتطبيق، ثمّ يثني بالوضوح، ثمّ يثلث بالتحسين.

وهو ما وجدناه عند سعد الدين التفتازاني الذي يرى أن تعريف القزويني يدلّ على أنّ المطلوب من الدارس تصور معاني وجوه تحسين الكلام، وأن يعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة، وبخصوص تلك الوجوه فإنّه يعتبرها محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، وهما المطابقة ووضوح الدلالة، وفي غيابها يصير العمل "كتعليق الدرر على أعناق الخنازير.

وابن يعقوب المغربي ينحو نفس المذهب فيقول: " **وحاصل ذلك أنّ تلك الوجوه إنّما تعدّ محسنة للكلام إذا أتى بها بعد رعاية الأمرين أعني بالأمر الأوّل المطابقة لمقتضى الحال، وتتضمن ما يتبيّن في علم النحو واللغة والتصريف ويدرك بالطبع... وأعني بالأمر الثاني وضوح الدلالة المبيّن في علم البيان** ".

غير أنّ بهاء الدين السبكي ينحو نحو آخر، فيقول: " **والحقّ الذي لا ينازع فيه منصف أنّ البديع لا يشترط فيه التطبيق ولا وضوح الدلالة، وأنّ كلّ واحد من تطبيق الكلام على مقتضى الحال، ومن الإيراد بطرق مختلفة، ومن وجوه التحسين، قد يوجد دون الآخرين، وأدلّ برهان على ذلك أنّك لا تجدهم في شيء من أمثلة البديع يتعرضون لاشتمالها على التطبيق والإيراد بل تجد كثيرا منها خاليا عن التشبيه والاستعارة والكناية التي هي طرق علم البيان، هذا هو الإنصاف، وإن كان مخلفا لكلام الأكثرين** ".

هذا الكلام لم يتقبله بعض المحدثين، فقد تساءل محمود توفيق: "كيف يتحقق أيّ لون من البديع في جملة وما فوقها، وليس في بناء صورة المعنى في هذه الجملة مطابقة

ومستوى من مستويات وضوح دلالة الصورة على المعنى ". مما جعله يطلب لماذا لم يأت بجملة بليغة اشتملت على محسن بديعي دون مطابقة ولا إيراد. وردّ عليه بخصوص عناية البلاغيين بتحليل البنى البديعية فقط دون اكتراث منهم ما يتعلق بعلمي المعاني والبيان بأنّ عمل البلاغيين والشراح كان مناطا بموضع الشاهد، على خلاف عمل أهل الأدب والنقد والتفسير.

المحاضرة (2)

البديع والبلاغة (أي علاقة بينهما؟)

توطئة:

لا شكّ أنّ البديع لم يحظ العناية اللازمة في تصوّر البلاغيين العرب، مقارنة مع اهتمام أبحاثهم بعلمي المعاني والبيان، وأنّ حصر وظيفة هذا العلم (البديع) في تحسين الكلام جعلته آخر ما يهتم به في تأليفهم، منذ البدء الحديث عن فنونه في كتب المتقدمين (أمثال الجاحظ، وابن المعتز، بل إنّ عبد القاهر لم يتناول من تلك الفنون الكثيرة إلا لونين فقط وهما الجناس والسجع.

ولأجل هذا أردنا في هذه المحاضرة أن نبيّن مكانة علم البديع في ميزان العلماء، وهل هو من البلاغة؟ وإن كان ذلك لماذا لم يرع بالاهتمام الخاص. الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنّ البديع إما أن يكون وجوها تابعة للبلاغة، أو علما من علومها، أو منفصلا عنها، أو ذيلا لها.

ولتحقيق إجابات لتلك الأسئلة، ينبغي أن ننظم عملنا وفق الرؤية التي سارت عليها الدكتورة بسمة بلحاج الشكيلي، ونستفيد من كتابها: (المنوال البلاغي العربي من البناء القائم إلى البناء الممكن).

1-الافتراض الأول: البديع وجوه تابعة للبلاغة.

ورد هذا التصوّر في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي (ت626هـ)؛ وهو الكتاب الذي يكشف لقارئه أنّ أبا يعقوب لم يهتم كثيرا بهذا العلم، فقد عرضه عرضا سريعا موجزا، في

تسع صفحات أو يزيد (حسب النسخة المعتمدة)، في حين أنه بذل جهدا ملاحظا في مناقشته لمسائل علمي المعاني والبيان.

وردت الفنون البديعية في كتابه بعد الانتهاء من عمله في العلمين المشهورين (المعاني والبيان)، والذي يهمنا في القضية المناسبة التي ذكر بشأنها تلك الألوان البديعية، وهي نصه المشهور الذي تناقله كثير من الباحثين: " **وإذ تقرر أنّ البلاغة بمرجعيها وأنّ الفصاحة بنوعيها ممّا يكسو الكلام حلّة التزيين، ويرقيّه أعلى درجات التحسّن، فههنا وجوه مخصوصة كثيرا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام فلا علينا أن نشير إلى الأعرف منها** ".

الذي ينبغي أن نفهمه من نص السكاكي أنّه أراد أن يرسم حدا فاصلا بين البلاغة من جهة والبديع من جهة أخرى، وترى بسمة الشكيلي أن قول السكاكي هو " إشارة إلى أنّه يرسم حدّا فاصلا بين موضوعي البلاغة والفصاحة من ناحية ووجوه تحسين الكلام من ناحية أخرى بحيث يصبح الظرف المبهم (ههنا) محيلا على موضوع خارج عن حدود المجال الذي رسمه السكاكي لما اعتبره من مسائل البلاغة والفصاحة".

ومجمل القول أنّ السكاكي اعتبر أنّ تناول مسائل البديع من فضلة القول؛ ولهذا لم يهتم كثيرا وكأنه يعتبر مسائله وقضاياه لها تماس والتصاق بالبلاغة فقط.

هذا التصوّر الذي كان ينظر وفقه السكاكي إلى علم البديع، حقٌّ فيه الشرح، ونحو منحاه، بدءا من تلميذة الخطيب القزويني، الذي تحدث عن بلاغة الكلام في كتابه: (الإيضاح في علوم البلاغة)، ميّز فيه بين مراتب البلاغة في القرآن عن سائر الكلام، ثم تحدث عن ما يحسن الكلام، فقال: " وإذ قد عرفت معنى البلاغة في الكلام، وأقسامها، مراتبها؛ فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راجعة إلى مقتضى الحال، ولا إلى الفصاحة تورث الكلام حسنا وقبولا " (الإيضاح ج1 ص 141/140

والملاحظ في كلام القزويني قوله: (فاعلم أنّه يتبعها) وهو ما يجعل الفنون البديعية تابعة ، بعد تحقق صفة البلاغة في الكلام، وأنّ حضور تلك الفنون غايته التحسين.

ويعتبر سعد الدين التفتازاني أنّ كلام القزويني " تمهيد لبيان الاحتياج إلى علم البديع. وفيه إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة. ولفظ (

يتبعها) إشعار بأنّ هذه الوجوه إنّما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة" **ص 141، ج1 المطول**

والتفت التفتازاني إلى أمر عظيم من كلام القزويني في جعل الفنون البديعية تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم؛ " لأنّها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة، بل هي من أوصاف الكلام خاصة "**ص 141، ج1 المطول** .

وأما الدسوقي في حاشيته فقد شرح عبارة القزويني (تورث الكلام حسنا)، واعتبر أنّ المحسنات البديعية تضفي على الكلام " حسنا عرضيا زائدا على الحسن الذاتيّ الحاصل بالفصاحة والمطابقة" حاشيته، ج1، ص 141 .

وأما بخصوص كلام السعد في إسناد البديع للكلام دون المتكلم؛ فيرى الدسوقي، " أن المطابقة مع الفصاحة هى البلاغة، و يلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة أن تكون سواها؛ لأن التابع غير المتبوع على أنه يوهم أن المطابقة و الفصاحة يتبعان البلاغة مع أنها هما؛ أجيب بأن المطابقة مع الفصاحة ليستا عين البلاغة، بل هما أعم منها من حيث التحقق؛ لأنهما يوجدان بدون البلاغة فيما إذا لم تراع الخصوصية، فالبلاغة عبارة عن المطابقة و الفصاحة و اعتبار الخصوصيات، و حينئذ فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة كونها غير هذين الأمرين؛ لأنهما تابعان لها أيضا باعتبار أنهما من جملتها، فاحتاج إلى إفادة أنها غيرهما فيكون فى قوله آخر فائدة، و هى أن تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الأمرين اللذين تحصل بهما البلاغة، بل اعتبار تلك الوجوه فى الكلام، إنما يكون بعد البلاغة. ".

ونخلص على ما تقدّم بأنّ وجوه تحسين الكلام اعتبرها السكاكي تابعة للبلاغة، ونحا الشراح نحوه في ذلك، بل فصلوا القول باعتبارها أنّها عرضية في بناء الكلام، وليست جوهرية، بمعنى أنّ الحضور والغياب سواء. واسترسل العلماء إلى اعتبار محسنات البديع صفة كلام، وليست صفة للمتكلم.

إنّ البديع عند هؤلاء تابع لعلم البلاغة؛ فقد صرح القزويني في مقدمة تعريف كتابه (الإيضاح في علوم البلاغة) بأنّه يكتب كتابا في " علم البلاغة وتوابعها". ولا شكّ أن أي عبارة زردت على قلم القزويني، باعتباره ناقلا وملخصا لأستاذة السكاكي، تكون محل مناقشة وشرح عند الشراح.

فقد ورد عند التفتازاني: " علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قدرا وأدقّها سرّا إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها".

2- **الافتراض الثاني: البديع علم منفصل عن علم البلاغة أم ذيل له:**

لقد أحدثت العبارة التي ذكرها القزويني في إيضاحه (علم البلاغة وتوابعها) جدلا كبيرا في أوساط البلاغيين؛ فقد اختلفوا في تأويل وفهم العبارة فتقول بسمة الشكيلي: "فالموضع الذي احتلّه لفظ البلاغة من البنية يقتضي دلالته على " معناه المصدري" أي على الظاهرة الموصوفة أو موضوع العلم. وعطف التوابع عليه يؤدي ضرورة إلى اعتبار البلاغة جزء من علم أشمل ومسألة من مسائله والحال أنّ التصوّر الذي أرساه السكاكي للبلاغة والذي سعى القزويني وغيره من الشرّاح إلى تقديمه وتحليله يقوم على اعتبار البلاغة علما قائما بذاته منحصرا في علمي المعاني والبيان منفصلا عن البديع ".

لقد جعل التفتازاني البديع علما منفصلا عن علم البلاغة، وفسّر عبارة القزويني: علم البلاغة وتوابعها بـ " (علم البلاغة) هو المعاني والبيان، (و) علم (توابعها) هو البديع". المطول، ج1 ، ص 78 .

ونحا المغربي نحو التفتازاني في تأويل العبارة، فقال: " لما كان العلم الذي يفرق به بين الكلام البليغ وغيره، وهو يشمل نوعين أحدهما: علم المعاني والثاني – علم البيان أي: لما كان هذان العلمان مع العلم الذي تعرف به الوجوه المحسنة للكلام البليغ وهو البديع من أعلى العلوم وأرفعها قدرا "، مواهب الفتاح، ج1 ، ص 39/38.

والمغربي يؤكد الفصل بين البلاغة والبديع مرة أخرى، كما يفهم من نصه: " **ولما كانت المحسنات البديعية مؤكدة لحسن البلاغة، جعل لها مدخلا في الأجلية**" ص40، ومن ثمّ فإنّ علوم البلاغة تتفاوت في الأجلية وهي تكشف أسرار العربية، ووجوه الإعجاز في القرآن الكريم، وإن كان بعض البلاغيين المتقدمين يستثنون البديع من تحقيق غاية الإعجاز.

- **مناقشة الدسوقي لآراء التفتازاني:**

لقد كان الدسوقي أهم من شرح مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني؛ ولم يكن الشارح الذي تكمن أهمية في توضيح النصوص وقراءاته، بل وقف منه موقف المناقش؛ يأخذ منه ويردّ.

تنبه الدسوقي إلى الخلل الحاصل في تأويل عبارة القزويني (علم البلاغة وتوابعها، ورفض أن يكون قصد التفتازاني من تقدير لفظ (علم) عطفه على المضاف السابق، أي البلاغة وليس العلم، يقول فيما بيانه: " ثمّ إنّ الشارح لم يرد بتقديره علم أنّ المضاف هنا مقدر عطفا على المضاف السابق وأعني علم البلاغة، وإنّ لفظ (توابعها) مرفوع بإقامته مقام المضاف في الإعراب كما هو المشهور، أو مجرور على تجويز سيبويه إبقاءه على إعرابه؛ لأنّ إفراد الضمير في قوله إذ به يعرف لا يلائمه بل أراد أنّ توابعها عطف على المضاف إليه السابق أعني البلاغة والعلم المضاف في الأول مسلّط عليه "، ج1، ص 98.

تساءل الدسوقي عن المراد بعلم البلاغة، فهل معناه العلمي؟ أم الاضافي، وفي كلتا الحالتين يكون العطف مستحيلا برأيه، فيقول: " ثمّ إنّه يرد إشكال بأنّ علم البلاغة إن كان المراد به المعنى العلمي كان تفسير الشارح له بقوله هو علم المعاني والبيان ظاهر. إلا أنّه يشكل عليه العطف على جزء العلم وعود الضمير عليه وهو لا يجوز لأنّه ليس له معنى مستقلّ، وإن كان به المراد المعنى الإضافي أي العلم الذي له تعلّق بالبلاغة فلا يصح تفسير الشارح؛ لأنّ العلم الذي له تعلّق بالبلاغة يشمل النحو والصرف واللغة ".

والدسوقي يحاول أن ينكر عطف التوابع على البلاغة، فهي في نظره ليست من علم البلاغة، إذا اعتبرنا أنّ البلاغة بمفهومها العلمي هي المعاني والبيان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكننا عطف التوابع على البلاغة من منطلق تعلّق الأول بالثاني، فالأولى في رأيه أن يكون التعلق صالحا مع النحو والصرف واللّغة؛ لأنّ التوابع عنده " عبارة عن المحسّنات البديعية كما مرّ وهي ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل توابع لها بالمعنى المصدري وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ".

واعتبر الدسوقي البديع ذيلا لعلمي البلاغة، فقد ذكر" أنّ السيد في شرح المفتاح نقل عن صاحب الكشاف أنّ البديع ليس علما مستقلا بل هو ذيل لعلمي البلاغة وكذا السّكاكي فلِمَ عدّه المصنف فنّا برأسه، وجعله مع فني البلاغة من أجل العلوم معللا ذلك بأنّ كشف الأستار عن وجوه الإعجاز بها مع أنّه لا مدخل له في الكشف المذكور ولا في معرفة دقائق اللغة العربية؟"ج1، ص99. فقد تعجب التفتازاني من عده علما يشارك المعاني والبيان في الأجليّة، مع أنّه لا يملك دورا في بيان وجوه الإعجاز.

ويتراجع الدسوقي عن رأيه ويعتبر البديع علما له مجاله الخاص به، غير المجال الذي يكون فيه الإجراء لعلمي المعان والبيان، فيقول: " وأجيب بأنّ الحق مع المصنف في عده له علما إذ البديع موضوع يتميز به عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم "ج1، ص 100/99.

ومن ثمّ يصير البديع علما منفصلا عن علم البلاغة في رأي الدسوقيّ.

3- **البديع علم من علوم البلاغة:**

تحمل نصوص الشراح آراء أخرى غير التي وقفنا عليها فيما سبق؛ وإذا كان مرادنا في هذا المقام إثبات علمية البديع أو نفيها فإنّ الشراح في تقديرهم لفظ (علم) مضافا إلى توابعها هو في حقيقة أمره إقرار بعلمية البديع.

فقد اعتبر التفتازاني أنّ الحاجة جعلت التوابع علما، فقال: " ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع وإليه أشار بقوله: (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولمّا كان هذا التحضير في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة " المطول، ج1، ص 146.

و يذهب الدسوقي إلى حاجة البلاغيّ إلى العلم الثالث: علم البديع، فهو يرى أنّ وجه تسمية الثالث بالبديع إما لبداعة ما اشتمل عليه من الوجوه أي: حسنها، وإما لأنّه لما لم يكن له مدخل في تأدية المعنى المراد الموضوع له أساس الكلام صار أمرا مبتدعا، أي زائدا. الدسوقي، ج1 ، ص 278.

وتخلص بسمة الشكيلي أن الشراح في " بعض ملاحظاتهم المبثوثة في نصوصهم وفي تحليلهم لبعض وجوه البديع ما يؤكد حيرتهم في تحديد موقع البديع لا من علم البلاغة فقط بل من كلا العلمين المكوّنين له. ولعل السبب في هذه الحيرة هو الحرج في تحديد دور واضح لوجوه تحسين الكلام في تحقيق بلاغة الأقوال " ص 67.

محاضرة الطباق

ورد في كتاب البديع لابن المعتز (ت 292هـ) الآتي:

قال الخليل رحمه الله: طالقت بين الشيئين إذا جمعتهما على حذو واحد.

وكذلك قال أبو سعيد: أتيناك لتسلك بنا سبيل التوسّع فأدخلتنا في ضيق الضمان، قد طابق بين السّعة والضيق في هذا الخطاب "

وجاء في أساس البلاغة: " وافق شنّ طبقه": غطاءه. ووضع الطّبق على الحُب وهو قناعه، وأطبقت الحُب والحُقة ونحوها، وأطبقت الرحى إذا وضعت الطبق الأعلى على الأسفل. وطابق الغطاء الإناء، وانطبق عليه وتطبّق... والسموات طباق: طبقة فوق طبقة أو طبق فوق طبق. وطبق العنُق: أصاب المفصل فأبانها ".

أشار ابن يعقوب إلى تسمية الطباق التي أخذت من " طابق الفرس إذا كان تقع رجله في موضع يديه في مشيته؛ لأنّه وقعت رجله ويده المتقابلتان في موطئ واحد كوقوع المختلفين" ج2، ص 468.

قال الرّاعي:

إذا أمست تكالأ راعياها مخافة جارها طبق النّجوم

قال العبّاس:

تُنقل من صالب إلى رحمٍ إذا مضى عالم بدا طبق

ويحمل الفعل (طبّق) معنى الإصابة، قال ذو الرّمة:

لقد خطّ روميّ فلا زعماته ... لعتبة خطأ لم تُطبق مفاصله

(طابق الفرسُ والبعيرُ: وضع رجله في موضع يده، قال الشاعر:

حتى ترى البازل منها الأكبدا ... مطابقا يرفع عن رجلٍ بدًا

ويضع الخطيب القزويني المطابقة على رأس المحسنات المعنوية، وهي عنده: " الجمع بين متضادّين، أي معنيين متقابلين في الجملة ".

ويرى التفتازاني أنّ جمع التضادّين ليس المراد به " الأمرين الوجوديّين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف، كالسواد والبياض، بل أعمّ من ذلك، وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الأحوال، سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا، وسواء كان تقابل التضاد، أو تقابل الإيجاب والسلب، أو تقابل العدم والملكة، أو تقابل التضايف، أو ما يشبه شيئا من ذلك " المطول: ج4، ص 13 .

وعلى هذا يفهم محمد أبو موسى معنى الجملة التي ذكرها القزويني في قوله بأنّه " ليس المراد بها الجملة هي واحدة الجمل، وإنّما المراد أن يكون التقابل تقابلا من النّاحية الإجمالية، وليس من النّاحية الاصطلاحيّة التي تراد من التقابل والتّضاد عند أهل النظر " ص 37.

وعلى نحو ذلك، يذهب ابن يعقوب إلى القول: " المراد بالتقابل والتضاد هنا أن يكون بين الشيئين تناف وتقابل، ولو في بعض الصور "، ويكون ذلك في الكلام الواحد. ج2، 469.

الاعتراض على التضاد في بنية الطباق:

ناقش ابن الأثير أصل التسمية في الطباق، ورأى أنّ الأصل اللغويّ له من " طابق البعير في سيره، إذا وضع رجله موضع يده، وهذا يؤيد ما ذكره قدمة؛ لأنّ اليد غير الرجل، لا ضدّها، والموضع الذي يقعان فيه واحد، وكذلك المعنيان يكونان مختلفين واللفظ الذي يجمعهما واحد "، المثال السائر: ج2، ص 264.

إلا أنّه اعترض على التضاد التي يحتويه تركيب المطابقة، فهو يرفض أن يسمّى الجمع بين المضادين طباقا، يقول فيما بيانه: " وأمّا غيره من أرباب هذه الصناعة فإنّهم سمّوا هذا الضرب من الكلام مطابقا لغير اشتقاق ولا مناسبة بينه وبين مسماه، هذا الظاهر لنا من هذا القول، إلا أن يكونوا قد علموا لذلك مناسبة لطيفة لم نعلمها نحن " المثل السائر، ج2ص265.

وقدّم ابن الأثير اقتراحه بتفضيل تسمية المقابلة على الطباق، وفي نظره " الأليق من حيث المعنى أن يسمى هذا النوع المقابلة؛ لأنّه لا يخلو الحال فيه من وجهين إمّا أن يقابل الشيء بضدّه، أو يقابل بما ليس بضدّه، وليس لنا وجه ثالث "، ص 265.

غير أنّ ابن الأصبع المصري لم يقبل رأي ابن الأثير في إثارة قضية التضاد في تركيب المطابقة، ورأى أنّ جمع الرجل واليد في موضع واحد هو جمع تضادّ، على عكس ابن الأثير الذي يذهب إل القول أنّه صحيح بأنّ اليد غير الرِجل، لكن مقابلتهما ليست على التضادّ. وهو ما يفهم من كلام ابن الأصبع: " وقد ردّ ابن الأثير على كل من ألف في الصناعة هذا الباب، وقال: إن الجمع من تسميتهم الضدين في هذا الباب خطأ محض، لأنّ أصل الاشتقاق يقتضي الموافقة لا المضادة، وهو أولى بالخطإ منهم، لأن القوم رأوا أنّ البعير قد جمع بين الرجل واليد في موطئ واحد، والرجل واليد ضدان، أو في معنى الضدين، فرأوا أنّ الكلام الذي قد جمع فيه بين الضدين يحسن أن يسمى مطابقا لأن المتكلم به قد طابق فيه بين الضدين "، ص 111، تحرير التحبير.

جزم السجلماسي المسألة، ورأى إنّ اسم المطابقة في الوضع الفصيح عند الجمهور من قولهم: " طابق ومطابق: خَالَفَ ونَافَرَ ومنافِر، لا شاكل ووافق ولاءم على ما يظنه قوم من العلماء، ويَغلِط فيه كثير من الناس وجماعة من أهل الأدب، بل المطابقة في موضوع اللغة العربية: المخالفة والمنافرة " 370

وعلى هذا النحو نقل " قوم من حذّاق أهل علم البيان ومنتحلي صنعة البلاغة– ومن هؤلاء الخليل بن أحمد والأصمعي ومن متأخريهم عبد الله بن المعتز– اسم المطابقة على معنى المنافرة والمخالفة إلى هذا النوع من علم البيان، إذ كانوا يُوقّون قول جوهره بمعنى المضادة والمخالفة" 371/370.

تأكيدا لهذا الطرح ينقل السجلماسي قولا لعلي بن الحسين القرشي الأصبهاني يسأل الأخفش عن هذه المسألة، قال: قلت لعلي بن سليمان الأخفش– وكان أعلم من شاهدته بالشّعر–: طائفة– وهم الأكثرون– تزعم أنّ الطباق ذكر الشيء وضدّه وطائفة تقول: هو اشتراك المعنيين في اللفظ الواحد. فقال: من الذي يقول هذا؟ قلت: قدامة وغيره، قال: هذا يا بني التجنيس، ومن ادّعى أنّه طباق فقد أتى خلافا على الخليل والأصمعي، قلت: أفكانا يعرفان هذا؟ فقال: سبحان الله، وهل غيرهما في علم الشعر وتمييز خبيثه من طيّبه" .372

أنواع الجمع في المطابقة:

يشرح ابن يعقوب المغربي (الجمع بين اللفظين) ويرى أنّه يقع بين لفظين كائنين من نوع واحد من أنواع الكلمة التي هي الاسم والفعل والحرف، فاللفظان إما يكونان اسمين، أو فعلين، أو حرفين.

ومن النوع الأول (الاسمين)، تناقل الشراح وأصحاب الحواشي البلاغية الآية التي مثّل لها الخطيب القزويني في تلخيصه، وهي قوله تعالى: " وتحسبهم أيقاضا وهم رقود "، ويعلق ابن يعقوب فيقول: " أي نيام فإنّ اليقظة تشتمل على الإدراك بالحواس، والنوم يشتمل على عدمه، فبينهما شبه العدم، والملكة باعتبار لازمها، وبينهما باعتبار أنفسهما تضاد؛ لأنّ النوم عرض يمنع إدراك الحواس، واليقظة عرض يقتضي الإدراك بها، وإن قلنا: إنّ اليقظة نفي ذلك العرض كان بينهما عدم وملكة حقيقة، وقد دل على كل منهما بالاسمية " ج2، ص 470.

أما النوع الثاني (الفعلين) فنحو قوله تعالى: " وهو الذي يحي ويميت وله اختلاف الليل والنّهار أفلا تعقلون "

قال ابن يعقوب معلّقا: " إنّ الإحياء والإماتة ولو صح اجتماعهما في ذات المحي والمميت بين متعلقهما العدم والملكة، أو التضاد بناء على أنّ الموت عرض وجودي، فالتنافي بينهما اعتباري، وكأنّه لم يجعلهما من الملحق الآتي لإشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت " ج470،471/2.

وبخصوص التضاد على (الحرفين) فقوله تعالى: " لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت". يوضح التفتازاني، فيقول: " إنّ في " اللام " معنى الانتفاع، وفي " على " معنى التضرر، أي: لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر، لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرُها. وتخصيص الخير بالكسب والشرّ بالاكتساب؛ لأنّ فيه اعتمالا، والشرّ تشتهيه النفس وتنجذب إليه، فكانت أجدّ في تحصيله وأعمل". المطول، ج4، ص 14.

وأمّا التضاد بين (الاسم) و (الفعل)، فهو الطباق الذي يجمع بين نوعين مختلفين، على عكس ما رأينا في الثلاثة التي سبقت. وهو النوع الذي يدرجه العلماء في الجمع الذي يكون بلفظين من نوعين، وقد تتبع العلماء الكلام ولم يجد فيه إلا الذي يجمع بين (الاسم) و(الفعل)، أي قسنا واحدا فقط، غير حقيقة التصور الذي كان يفترض به أن يأتي في ثلاثة أقسام:(الاسم والفعل)، أو (الاسم والحرف)، أو (الفعل والحرف). لكن الموجود من هذه الثلاثة كما قلنا هو ما يكون أحدهما اسما والآخر فعلا، نحو قوله تعالى: "أومن كان ميتا فأحييناه ". يعلّق **ابن يعقوب** فيقول: " فقد عبر عن الموت بالاسم، وعن الإحياء المتعلق بالحياة بالفعل، ولا يخفى أنّ التقابل هنا اعتباري وأنّ المعنى مجازي أي: ضالا فهديناه فتقابل الإحياء للموت باعتبار تعلقه بالحياة التي هي ضد، أو ملكة للموت على ما تقدمت الإشارة إليه" ج2، 471.

ضربا الطباق:

قسّم علماء البلاغة الطباق باعتبار موجبه وسالبه إلى قسمي: طباق إيجاب، وطباق سلب. فيكون الطباق في الضرب الأول قد ذكر فيه اللفظان المتقابلان موجبين، كما في الأمثلة التي سقناها في أنواع الجمع في بنية الطباق.

أما طباق السلب فقد عرفه التفتازاني بقوله: " وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد، أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمر والآخر نهي"، ج4،/14. ويشرح ابن يعقوب كيف يكون التضاد بين الأمر والنهي فيقول: " إنّ النهي دال على طلب الكف عن الفعل والأمر دال على طلب الفعل، والفعل والكف متضادان، فيكون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار مصدر الفعلين لاستوائه، وإنّما جعل هذا من السلب والإثبات؛ لأنّ المطلوب في أحدهما من جهة المعنى سلب، وفي الآخر إثبات " ج472/2.

ومن أمثلة الجمع بين فعلي مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب، نحو قوله تعالى: " ولكنّ أكثر النّأس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدّنيا "، يقول ابن يعقوب: " إنّ العلم الأول منفي والثاني مثبت، وبين الإثبات والنفي فيهما تقابل في الجملة أي: باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة؛ لأنّ المنفي علم ينفع في الآخرة، والمثبت علم لا ينفع فيها فلا تنافي بين الإثبات والنفي فيهما".

وأما من حيث التضاد بين الأمر والنهي فنحو قوله تعالى:" فلا تخشوا النّاس واخشون "، " ومن المعلوم أنّ الخشية لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة، بل من جهتين كما في الآية، فقد أمر بها باعتبار كونها لله تعالى، ونهى عنها باعتبار كونها للناس فالتنافي بين الأمر والنهي أيضا باعتبار أصلهما لا باعتبار مادة استعمالهما، فإنّ لا يوجد إلا فرضا وتقديرا "ج2/473.472.

.....

الحقيقة والمجاز في تركيب الطباق:

يرى ابن الأصبع المصري أنّ المطابقة تأتي على ضربين؛ ضرب يأتي بألفاظ الحقيقة، وضرب يأتي بألفاظ المجاز، فما كان منه بلفظ الحقيقة سمّي طباقا، وما كان بلفظ المجاز سمّي تكافؤا. ص 111 .

ومن التكافؤ، قول الشاعر:

حُلوُ الشمائِلِ وهو مُرٌّ باسلٌ ... يَحمي الذِّمار صبيحة الإرهاقِ

فعل على البيت ابن الأصبع فقال: " لما كان قوله (حلو) و (مرّ) خارجا مخرج الاستعارة؛ إذ ليس الإنسان ولا شمائله مما يذاق بحاسة الذوق، كان هذا تكافؤا " ص112

وقد يجمع التكافؤ مع الطباق، كقول الشاعر:

لا تعجبي يا سلمُ من رَجُلٍ .... ضحك المشيب برأسه فبكى

يقول ابن الأصبع: " وهذا البيت مع سهولة سبكه وخفّة ألفاظه وكثرة الماء في جملته قد جمع بين لفظي التكافؤ والطباق معا؛ لأنّ ضحك المشيب مجاز، وبكاء الشاعر حقيقة " ص113.

محاضرة(4) أسلوب مراعاة النظير:

يعتبر أسلوب مراعاة النظير من الأساليب البديعية الهامّة؛ لما له من خصوصية في إبراز المعنى والتعبير عنه، فهو فن يجري على وجه غير الوجه الذي يبنى عليه الطباق كما مرّ بنا. وهو فنّ له عدّة تسميات، منها: " التناسب"، و" الائتلاف"، و" المؤخاة"، والتوفيق"، و" التلفيق".

ويرى محمد أبو موسى إنّه " إذا كان الطباق يجمع الصور المتقابلة فيحدثنا عن اليمين ليذكر بعدها الشمال، ويمضي إلى الأمام ليعود إلى الخلف وينظر في الليل ليذكر النهار... فإنّ مراعاة النظير يبحث عن المعاني المتجانسة ويتنقل بينها، فإذا حدّثنا عن السماء لا يثب منها إلى الأرض وإنّما يظل يحدّق، فيذكر النّجوم والقمر والسّحاب والريّاح والطيور، وهكذا يسقط في أيدينا جملة صالحة ممّا يدور هناك..."، وهكذا فإنّ فنّ مراعاة النظير " يفتح في نفوسنا بابا لفيوضات معان متجانسة كأنّها عذارى تجانست وتآلفت وتشابهت وتصاحبت، وفيها ضرب من التنوع والاختلاف الذي يخرجها من ملل التكرار العقيم، وفيها التقارب والتجانس الذي يشبع النّفس ويخرجها من أفق بعد أفق من وادٍ واحدٍ".

ومن ثمّ فإنّ أسلوب مراعاة النظير" خاصّ بأن تكون معاني المفردات في الكلام من أسرة دلالية واحدة أو أسرة نوعية واحدة... الكلمات التي هي من باب السماء وما يكون فيها من أفلاك وظواهر كونية، والأرض وما يكون فيها من معالم كونية، والعلم وما يتعلق به من أدوات ونحوه، والقتال وما يتعلق به من أدوات وانتصار وانهزام وموت ونحو ذلك"./99

تعريف مراعاة النظير:

يعرف مراعاة النظير بأنّه (جمع أمر وما يناسبه، لا بالتّضاد)؛ والقيد (لا بالتّضاد) احترازا عن كونه طباقا.ومن ثمّ فهو على قول أبي يعقوب المغربي (أن يجمع بين أمرين متناسبين أو امور متناسبة لا بالتضاد بل بالتوفق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في إدراك، أو لمناسبة في شكل، أو لتوفق بعض على بعض، أو ما أشبه شيئا من ذلك".

ويمكن تعريفه بأنّه " الجمع في العبارة الواحدة بين المعاني التي بينها تناسبٌ وائتلاف ما، لا على سبيل تقابل التناقض أو التضاد أو التَّضايُف، الذي سبق في الطباق، ويكون هذا التناسُب بين معنيَيْن فأكثر، فإذا كان هذا التناسب بين أول الكلام وآخره سُمّي: "تَشابه الأطراف". البلاغة العربية/ عبد الرحمن بن الحسن حبنّكة/ دار القلم/ بيروت/ ط1/ 1996/ ج2/ 382.

ويسمى هذا الفنّ بمراعاة النظير؛ لأنّه يراعي في جمعه بين الشيء ونظيره أي شبهه.

أنواعه:

- الجمع بين أمرين، وهو أن يكون الجمع في أسلوب مراعاة النظير واقعا بين شيئين اثنين لا ثالث لهما، نحو قوله تعالى: " **الشّمس والقمر بحسبان**"، يعلّق ابن يعقوب فيقول: " يجريان بحساب معلوم المقدار في قطعتهما للأبراج والأدراج الفلكية لا يزيدان عليه، ولا ينقصان ذلك تقدير العزيز العليم، فقد جمع بين أمرين، وهما الشمس والقمر ولا يخفى تناسبهما "ص483. ويحلل توفيق محمد سعد ذلك فيقول: " الجمع بين الشّمس والقمر من أنّهما من عالم الأفلاك، فبينهما تناظر أي نظر كل منهما الآخر يرقبه ليتوافق معه ويحدث ضربا من الاتّساق والتناغم"99/

** الجمع بين أمور ثلاثة: نحو قول الشاعر في وصف الإبل:

كالقسيّ المعطّفات بل الأسْ*** هم مبريّةً بل الأوتار

قال ابن يعقوب: "فقد جمع بين أمور ثلاثة تمناسبة لتقارنها غالبا في الخيال، وهي القسيّ والسهام والأوتار، قيل القصد من تشبيه مهازيل الإبل بهذه الأشياء بيان انتهائها في الهزال، فشبهها أولا في ضعفها بالقسى، ثمّ أضرب إلى تشبيهها بما هو أدق من القسى وهي السهام، ثمّ أضرب إلى ما هو أدق من السهام وهو الوتر، وهذا ظاهر غير أنّ جل السهام أدق عادة من الوتر فلا يتم هذا الترتيب، وقيل إنّه شبها عند الانعطاف بالقسى، وعند عدمه بالسهام وعند اجتماعهما بالوتر لجمعه الطرفين المنعطفين من القوس، وهذا الوجه الأخير لا يكاد يتحقق" 483/484.

وقد علّق ابن الأثير على هذا البيت قائلا: " **ألا ترى أنّه رقى في تشبيه نحولها من الأدنى إلى الأعلى، فشبهها أولاً بالقسي، ثمّ بالأسهم المبريّة، وتلك أبلغ في النحول، ثمّ بالأوتار، وهي أبلغ في النحول من الأسهم؟**".

***وقد يكون التناظر بين أربعة أشياء**، كما أشار إلى ذلك التفتازاني في مطوله، مستدلاّ بقول بعضهم للمهلبيّ الوزير العباسيّ: أنت أيّها الوزير إسماعيليّ

الوعد، شعيبي التوفيق، يوسفيّ العفو، محمّدي الخلق"، وبهذا يكون القول قد ناظر بين أربعة أشياء متناسبة وهي (الوعد والتوفيق والعفووالخُلُق).

التناسب والصحّة في الكلام:

أشار محمد أبو موسى إلى نقطة هامّة في فنّ مراعاة النظير، حيث قال: " يجب أن نذكر أنّ هناك مستوًى من التناسب بين الكلمات لا بدّ منه حتى يصح الكلام، فليس من كلام العرب أن تقول (فلان طويل وشاعر)، ولكن تقول (كاتب وشاعر) أو(طويل القامة متين البناء)ص105.

وكان السكاكي رحمه الله قد اهتمّ كثيرا بقضية التناسب في الكلام؛ رافضا أن تجمع بين الخاتم والخف في حديثك عن الضّيق فيهما، قائلا: " وأنت كما قلت إنّ خاتمي ضيّق تذكرت ضيق خفك وعناءك منه فلا تقول وخفي ضيّق لنبؤ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف فتختار القطع قائلا خفيّ ضيق قولوا ماذا أعمل" ص 130.

ومن ثمّ فإنّ هاذ الفنّ يبنى على الملاءمة، ويعرفها شهاب الدّين النويري: " تأليف الألفاظ

الموافية بعضها لبعض على ضرب من الاعتدال"، وذلك الاعتدال هو شرط الحسن في الكلام.

ص89/ج7 (نهاية الأرب في فنون الأدب، تح: مفيد قيمحة، دار الكتب العلمية.

والمناسبة تكون بين الألفاظ في بعضها أو المعاني أيضا كما يقول عبد العزيز عتيق في تعريفه لهذا الفنّ: " أن يجمع الناظم أو الناشر أمرا وما يناسبه لا بالتضاد لتخرج المطابقة، سواء كانت المناسبة لفظا لمعنى أو لفظا للفظ أو معنى لمعنى، إذ المقصود جمع شيء إلى ما يناسبه من نوعه أو ما يلائمه من أي وجه من الوجوه". ص 179 . علم البديع/ دار النهضة العربية/ بيروت.

تشابه الأطراف من أقسام مراعاة النظير:

ويعرفه التفتازاني بقوله: " وهو: أن يُختتم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى" /23.

ويرى ابن أبي الإصبع العدواني (ت 654هـ) بأنّ "هذا الباب سماه الأجدابي التسبيغ، وفسره بأن قال: هو أن يعيد لفظ القافية في أول البيت الذي يليها، والتسبيغ زيادة في الطول، ومنه قولهم: درع سابغة، إذا كانت طويلة الأذيال، وهذه اللفظة في اصطلاح العرضيين عبارة عن زيادة حرف ساكن على السبب الخفيف في آخر الجزء". / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن/ تح: حفني محمد شرف/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ الجمهورية العربية المتّحدة/ ص 520 .

ويحضر تشابه الأطراف في الشعر و " هو أن يجعل الشاعر قافية بيته الأوّل أوّل البيت الثانى، وقافية الثانى أوّل الثالث، وهكذا إلى انتهاء كلامه". (نهاية الأرب في فنون الأدب/ ج7/ ص181). ومنه قول ليلى الأخيليّة في مدح الحجّاج:

إذا نزل الحجّاج أرضا مريضة*** تتبّع أقصى دائها فشفاها

شفاها من الداء العضال الذى بها *** غلام اذا هزّ القناة سقاها

سقاها فروّاها بشرب سجالها *** دماء رجال يحلبون صراها

وفي النثر: " بأن يعيد الناثر سجعة القرينة الأولى في أول القرينة التي تليها". أنواع الربيع في أنواع البديع (ابن معصوم

ويرى محمد أبو موسى أنّ تشابه الأطراف " يتميز عن بقية الصّور بأنّه يتوفر فيه قدرٌ من التّنظيم والملاحظة في توزيع المعاني المتناسبة، حتى كأنّه صنعةٌ مفردةٌ في بناء الكلام".ص 121

أنواع تشابه الأطراف:

التشابه الظاهر: نحو قوله تعالى: " لاّ تدركه الابصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير"، يعلق التفتازاني فيقول: " اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأ[صار، والخبير يناسب كونه مدركا للأشياء؛ لأنّ المدرك للشيء يكون خبيرا به " ص23.

ومن النماذج التي ذكرها ابن أبي الإصبع (ت 654هـ) في بديع القرآن:

قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمُ ٱلَّيۡلَ سَرۡمَدًا إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِضِيَآءٍۚ أَفَلَا تَسۡمَعُونَ ٧١ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرۡمَدًا إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِلَيۡلٖ تَسۡكُنُونَ فِيهِۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٧٢

يعلق فيقول: " لمّا أسند جعل الليل سرمدا إلى يوم القيامة لنفسه، وهو القادر الذي جعل الشيء لا يقدر غيره على مضادّته ولا لغيره قال في فاصلة الآية (أفلا تسمعون) لمناسبة السماع للظرف المظلم من جهة صلاحية اليل للسماع دون الإبصار، لعدم نفوذ لبصر في الظّلمة، ولمّا أسند جعل النهار سرمدا إلى يوم القيامة لنفسه، كان الوجود كأن لم يخلق فيه ليل البتّة، قال في فاصلة هذه الآية (أفلا تبصرون)، لمناسبة ما بين النهار والإبصار" ص 146/ بديع القرآن/ لابن أبي الإصبع/ تح حفني محمد شرف/ نهض مصر

التشابه الخفيّ: نحو قوله تعالى: " إن تعذبهم فإنّهم عبادك وإن تغفر لهم فإنّك أنت العزيز الحكيم" فيقول التفتازاني: " (إن تغفر لهم) يوهم أنّ الفاصلة: (الغفور الرحيم)، لكن يعرف بعد التأمل أنّ الواجب هو (العزيز الحكيم)؛ لأنّه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلاّ من ليس له فوقه أحد يردّ عليه حكمه؛ فهو العزيز، أي الغالب من (عزّه يُعزّه): غلبه، ثم وجب أن يوصف بالحكيم على شبيل الاحتراس، لئلا يتوهم أنّه خارج عن الحكمة، إذ الحكيم من يضع الشيء في محله"ص23.

ومن هذا النوع نذكر قوله تعالى:

أَوَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍۖ أَفَلَا يَسۡمَعُونَ ٢٦ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلۡمَآءَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡجُرُزِ فَنُخۡرِجُ بِهِۦ زَرۡعٗا تَأۡكُلُ مِنۡهُ أَنۡعَٰمُهُمۡ وَأَنفُسُهُمۡۖ أَفَلَا يُبۡصِرُونَ

يشرح محمد أبو موسى فيقول: " الآيات الأولى تروي حكايات لأمم التي عاندت كلمة الله وكيف كانت عاقبتها، وكيف أهلكها وقصمها سبحانه، ولذلك ختمها بقوله (أفلا يسمعون) لأنّ معرفة هذه العظات طريقها الرواية والسماع والتهدّي، ولذلك بدأها بقوله (أو لم يهد

لهم). بخلاف التي بعدها فقد بدأها بقوله: (أو لم يروا) لأنّ قصتها هي سوق الماء إلى الأرض القفر فيخرج منها زرعا تأكله الأنعام والناس، وهذا مما يشاهد في كل وقت وفي كل مكان، لأنّه ملقى في مطارح الأبصار، ولهذا قال في فاصلته (أفلا يبصرون) وهكذا" ص 123.

وهذا النوع تختبئ فيه المناسبات، ولا تُدرك إلا بالمراجعة، فالبحث عن الدلالة الدقيقة شرط واجب فيه؛ ويروى أنّ أعرابيا سمع قارئا يقرأ: (فإنّ زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا أنّ الله غفور رحيم)، فقال: كلام من هذا؟. قال: كلام الله، قال: إنّ الله لا يقول هذا، فتفطن القارئ وقرأ: (أنّ اله عزيزٌ حكيمٌ)، فقال الأعرابيّ: هذا كلام الله، فقال له أقرأت القرآنَ؟ قال: لا، ولكن الحكيم لا يذكر الغفران مع الزّلل؛ لأنّه إغراء عليه (مفاتيح الغيب، تفسير الرازي/5/ص356/ دار إحياء التراث/ بيروت/1420هـ.

إيهام التناسب:

وهو ممّا يحلق بمراعاة النظير؛ يعرفه التفتازاني فيقول: " أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان، وإن لم يكونا مقصودين ههنا " ص 24.

ويحصل التناسب في أصل معنيهما، كما يقول ابن يعقوب المغربي في تعريفه: " وذلك الأمر هو أن يجمع بين معنين غير متناسين في أنفسهما لعدم وجود شيء من أوجه الناسب من تقارن أو علية أو دلالة أو نحو ذلك، ولكن عبر عنهما بلفظين بينهما تناسب باعتبار أصل استعمالهما في معنيهما، ولو لم يقصد المعنيان المتناسبان في الحالة الراهنة"/485، أي أثناء استعمالهما في تركيب واحد.

ومنه قوله تعالى : " الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان ".

يحل ابن يعقوب المغربي فيقول: " أما تناسب الشمس والقمر فظاهر، وقد تقدم، ولم يقصد التمثيل باعتبارهما فقط، ولكن قصد التمثيل باعتبارهما مع النجم، إذ النجم في أصل معناه المتبادر يناسب الشّمس القمر؛ لأنّه يقترن معهما في الخيال لكونه جسما نورانيا سماويا ففيه باعتبار معناه الأصليّ المتبادر مناسبة، وأما باعتبار المراد منه في هذا الاستعمال فلا يناسبهما، إذ هو النبات الذي لا ساق له، والشجر ما له ساق مما ينبت في الأرض والمراد بسجودهما انقيادهما لما يراد منهما، فكأنّهما خاضعان مستسلمان بالقول

والفعل لما يراد منهما. ولأجل أنّ معنى هذا القسم في الحالة الراهنة لا يناسب، وإنّما يناسب باعتبار أصل المعنى الغير المناسب (يسمى إيهام التناسب) لتخيل الوهم فيه المناسبة باعتبار ما يتبادر"485/486.

وبتعبير أوضح يشرح السبكي (تـ 773هـ) فيقول: " لأنه لما ذكر لفظ الشمس والقمر ذكر النجم، والمراد به على أحد القولين" النبات"، فذكر النجم بعد ذكر الشمس والقمر يوهم التناسب؛ لأن النجم أكثر ما يطلق على نجم السماء المناسب للشمس والقمر، بكونه فى السماء، فهو كما تقدم فى إيهام التضاد؛ لكونه مراعاة النظير فى اللفظ لا المعنى"ج2 235 عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح/ تح عبد الحميد هنداوي/ المكتبة العصرية لبنان/ط2003/1.

محاضرة(5) : ردّ العَجز على الصدر

ردّ العجز على الصدر من المصطلحات البلاغية التي ظهرت في وقت مبكر في التفكير البلاغي عند العرب، فقد انتبه ابن المعتز(تـ 296هـ) إليه، وجعله من الفنون الرئيسة التي ناقشها في كتابه (البديع)، بل إنّ بعض الروايات تشير أنّ ابن المعتز هو الواضع لهذا اللقب، وهو أول من أفرد هذا الباب بالبحث والتأليف. ويطلق عليه أيضا باسم " التصدير".

رد العجز على الصدر، وهو أن يكون إحدى الكلمتين المتكررتين أو المتجانستين أو الملحقتين بالتجانس في آخر البيت والأخرى قبلها في أحد المواضع الخمسة من البيت وهي

.....

والتّصدير أو ردّ العجز على الصدر له علاقة بمعنى المتكلم؛ ولهذا يقول المستعصمي: " وَرُبَّمَا أَتَى الشَّاعِرُ فِي صَدْرِ بَيْتِهِ بِلَفْظٍ فِي مَعْنًى لَا يَتِمُّ ذَلِكَ المَعْنَى وَلَا يَكْمُلُ حَتَّى يَعُوْدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ اللَّفْظِ فِي عَجُزِهِ وَآخِرِهِ وَيُسَمَّى رَدَّ العَجُزِ عَلَى الصَّدْرِ"[1].

ويشرح ذلك مستدلاّ بقول الشاعر:

---

[1] محمد بن أيدمر المستعصمي: الدر الفريد وبيت القصيد، تح: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2015، ج1، 231.

إِذَا اخْتَلَجَتْ عَيْنِي رَأَتْ مَنْ تُحِبُّهُ ... فَدَامَ لِعَيْنِي مَا حَيِيْتُ اخْتِلَاجُهَا

فيقول: "هَذَا يُسَمَّى رَدُّ العَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ لأَنَّهُ ذَكَرَ الاخْتِلَاجَ فِي صَدْرِ البَيْتِ فَلَو لَمْ يَذْكُرْهُ فِي عَجْزِهِ لَمْ يَتِمّ المعنى "[2].

وهناك مشابهة بين طرفيّ هذا الفنّ أو ملاقاة بين وجهيه، كما يرى شهاب الدّين النويري في تعريفه إيّاه، فيقول: " فهو كل كلام منثور أو منظوم يلاقى آخره أوّله بوجه من الوجوه"[3]. كقوله تعالى: وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشاهُ".وقوله تعالى: لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذابٍ وَقَدْ خابَ مَنِ افْتَرى" وقولهم:«القتل أنفى للقتل» و «الحيلة ترك الحيلة» .

وردّ العجز على الصدر يبنى على التكرار، فهو من الصنعة البديعية، والإجراء فيه كما يرى شرف الدّين الطيب (ت 743 هـ): " أن يجعل أحد اللفظين المكررين في أول الفقرة والآخر في آخرها"[4].

ويرى يحي بن حمزة العلويّ (ت 745 هـ) أنّ هناك تقاربا بين الاشتقاق ورد العجز على الصّدر، " والذى عندي أنهما متقاربان، وأن رد العجز على الصدر أعم من الاشتقاق، لأن رد العجز على الصدر كما يرد في مختلف اللفظ، فقد يكون واردا في التساوي، بخلاف الاشتقاق، فإنه إنما يكون واردا فيما اختلف لفظه"[5]. وهذا لا ينفي علاقة الاشتقاق بهذا الفنّ فالتجانس الحاصل في بنية ردّ العجز على الصدر يتأتّى بين اللفظين المتجانسين و" المراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق أو شُبهة الاشتقاق "[6].

---

[2] نفسه، ج1، ص 213.

[3]شهاب الدين النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، ج7، ص 109 .

[4] شرف الدين الطيب فتح الغيب في الكشف عن قناع الريب، إياد محمد الغوج وجميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 2013، ج2، ص 399.

[5] يحي بن حمزة العلويّ الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ، ج2، 205.

[6] التفتازاني: المطولّ، ج4 ، ص 132.

بذهب العلويّ إلى تحديد ضروب هذا الفنّ، وهي[7]:

1- أن يكون الصدر والعجز متفقين في الصورة، وهذا كقوله تعالى: وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشاهُ" الأحزاب: ٣٧]

2- أن يتفقا صورة ويختلف معناهما، وهو يأتي أحسن من الأول وأدخل في الإعجاب، وهذا كما قاله بعضهم:

يسار من سجيتها المنايا ... ويمنى من عطيّتها اليسار

فاليسار الأول هو الجارحة، واليسار الثاني من الميسرة، وهو نقيض الإعسار.

3- أن يتفقا في المعنى ويختلفا صورة، وهذا كقول عمر بن أبى ربيعة القرشي:

واستبدّت مرّة واحدة ... إنّما العاجز من لا يستبدّ

وقال آخر:

تمنّيت أن ألقى سليما ومالكا ... على ساعة ينسى الحمام الأمانيا

فقوله تمنيت مع الأماني متفقان في المعنى مختلفان في الصورة كما ترى.

4- أن يتفقا في الاشتقاق ويختلفا في الصورة، وهذا مثاله ما قال بعض الشعراء:

ضرائب أبدعتها فى السما ... ح فلسنا نرى لك فيها ضريبا

5- أن لا يلتقيا في الاشتقاق ويتفقا في الصورة، وهذا كقوله في الحريريات:

ولاح يلحى على جرى العنان إلى ** ملهى فسحقا له من لائح لاح

لأن قوله لاح بالشيء، إذا ذهب به، فالأول بمعنى الذهاب، وقوله بعد ذلك لاح اسم الفاعل من قولهم لحاه إذا ذمه، ولحاه إذا نازعه الأمر، فالصدر من ذوات الثلاثة، والعجز

---

[7] نفسه، من ص 205 إلى ص 208 .

من ذوات الأربعة. وابن يعقوب المغربي له شرح آخر" لاح الأول من اللوحان بمعنى الظهور، ولاح في العجز اسم الفاعل من لحاه رماه وأبعده"[8].

6- أن يقع أحد اللفظين في حشو المصراع الأول من البيت ثم يقع الآخر في عجز المصراع الثاني، وما هذا حاله يقع على أوجه ثلاثة، أولها أن يكونا متفقين صورة ومعنى، وهذا كقول أبى تمام:

ولم يحفظ مضاع العلم شيء ... من الأشياء كالمال المضاع

وثانيها أن يقعا على هذا الحد، ويتفقا صورة لا معنى، ومثاله قول من قال:

لا كان إنسان، تيمّم صائدا ... صيد المها فاصطاده إنسانها

وثالثها أن يقعا على هذه الصفة لكنهما يتفقان معنى، ويختلفان من جهة الصورة، ومثاله قول امرىء القيس:

إذا المَرْءُ لَمْ يخزن عليه لسانُه*** فليس على شيء سواه بِخزّانِ

وفى الحريريات:

ولو استقامت كانت ال ... أحوال فيها مستقيمه

7- أن تقع إحدى الكلمتين فب آخر المصراع الأول موافقة لما في عجز المصراع الثاني،

ومتى كان الأمر كما قلناه فهو على وجهين، أحدهما أن تكون الموافقة فى المعنى والصورة، ومثاله ما قاله أبو تمام فى بعض مدائحه:

ومن كان بالبيض الكواعب مغرما ... فما زلت بالبيض القواضب مغرما

فالغرام بالشيء، الولوع به، وهما متفقان فى هذا المعنى كما ترى مع اتفاقهما فى الصورة والبناء. وثانيهما أن تكون الموافقة بينهما فى الصورة دون المعنى، مثاله ما ورد فى الحريريات «٣: «

[8] ابن يعقوب المغربي: شرح مواهب الفتاح في تلخيص المفتاح، ج2، ص 629 .

فمشغوف بآيات المثانى ... ومفتون برنّات المثانى

فالمثانى الأول هو آيات الفاتحة، وسميت مثانى لأنها تثنى فى الصلاة، والمثانى الثانى هو ما يثنى من الأوتار.

8- أن يلاقى أحد اللفظين الآخر فى الاشتقاق ويخالفه فى الصورة،

ومثاله قول البحتري:

ففعلك إن سئلت لنا مطيع ... وقولك إن سألت لنا مطاع

فكلاهما مشتق من الطاعة، لكن الأول اسم فاعل من أطاع، والثانى اسم مفعول من أطاع أيضا.

9- أن يقع أحدهما في أول المصراع الثاني موافقا لما في عجزه صورة ومعنى،

ومثاله قول بعضهم:

وإن لم يكن إلا معرّج ساعة ... قليلا فإني نافع لي قليلها

فالقليل الأول والثانى مستويان فى لفظهما ومعناهما، ولا يقدح كون أحدهما معرفة والآخر نكرة فيما نحن فيه، فإن ذلك بمعزل عما نريده فى المثال.

10- أن يكونا مشتبهين في الاشتقاق لفظا، والمعنى بخلافه،

ومثاله ما ورد في الحريريات وهو قوله:

ومضطلع، بتلخيص المعاني ... ومطّلع، إلى تخليص عانى

ويقع هذا الفنّ في النثر أيضا، فهو "أن يجعل أحد اللفظين المكرّرين أو المتجانسين أو الملحقين بهما في أوّل الفقرة، والآخر في آخرها"[9].

---

[9] بهاء الدين السبكي: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج2، ص 293.

ويضع محمد أبو موسى فروقا بين ردّ العجز على الصدر ومراعاة النظير، يقول فيما بيانه: " هناك فروق لا شك فيها بين هذا الأسلوب ومراعاة النظير، منها – وهو مهم– أنّ المناسبة بين العجز والصدر مناسبة محددة بالمكررين أو المتجانسين او الملحقين، فهي مناسبة لفظية تحرص على الشكل والجرس، وبذا يصير هذا الفنّ ذا قيمة نغمية ربما لا تتوفر في مراعاة النظير"[10].

[10] محمود توفيق محمد سعد: علم البديع عند الشيخ محمد محمد أبو موسى، ص 135.